

كان استقبل القبلة ولا من الواجب الذي تسببه دابته لعدم استقراره فلو كانت
الذابته واقفة واستقبلت ولم يتبدل بالفتور صحت على الأصح و قطع به الجمهور
نعم فصحة التسيب السابرة بخلاف الذابته والفرق الخروج من التسيب في
أوقات الصلاة إلى لب منعذر أو متعذر بخلاف الذابته ولو خاف من الزول
عن الزحمة أو الذابته لظن طاعن رفقته أو كان يحاو على نفسه أو ماله صلى عليه
وأعاد **ول على** أن القادر على تيقن القبلة لا يجوز له الاجتهاد وما للدار على اليقين غيره
فإن وجد من يجبر عنهما علم اعتمده ولم يجتهد بشرط عدم المخبر يسوي في
ذلك الرجل والعمارة والحجر والعبد فله تبيل قول الكافر قطعاً وكذلك الرجل
والعمارة والفقير كقوله الأثني والعمارة وشهو قد تم للبور وكذا
لا يقبل قول الصبي المبر على الصبح ثم الخبر قد يكون اللقب وقد يكون دلالة
كالجواب المعتد وسواء العمل بالخبر هل الاجتهاد وغيره حتى أن الأعمى يعتمد
الجواب بالمرحبت ويعتمد الصبر وكذا البصير في الظلمة ولو اشتبه عليه
مواضع فله شك فله شك أنه يصير حتى يخبر غيره صريحاً فإن خاف فوت
الوقت صلى على حسب حاله وعاد هذا كله إذا وجد مزيجين عن علم وهو ممن يعتمد
قوله أما إذا المرشد العاجز من يجبره فثاره يقدّر على الاجتهاد وإنارة
لا يقدر فإن قدر لزمه الاجتهاد واستقبل ما طه القبلة ولا يصح الاجتهاد
الإبدلة القبلة وهو كسائر واضعها الرباح لاخلافها وأقواها اللقب وهو حج صعب
في بنات بعض الصوري بين الفقدين وليجدي إذا جعله الواقف خلفه أو غيره
كان مستقبلاً للقبلة إن كانا حجة الكوفة و بعدا و همدان و حرجان و ماوا كلها
في يكون على عاتقه الأيسر بأقلهم مصر و يكون خلف ظهره بدمشق و ليس للدار
على الاجتهاد بتقليد غيره فإن فعل وجب قضا الصلوة وسو خاف خروج الوقت أم لا
فإن ضاق الوقت صلى كيف يمكن و يجب الإعادة هذا هو الصصح وقيل بل عند خوف
الغوات ولو خشي الأذلة على المجتهد لعلم أو ظلمة أو تعارضت الأدلة فبنيه خاف

منتش

منتش كخصه قولان اظهرهما لا يدل قال امام الحرمين ومحل الخلاف عند ضيق
الوقت اما اذا لم يبق فيه يقلد قطعاً لعدم الحاجة هذا في الزاد ما اذا
لم يقدّم على الاجتهاد بان كان عاجزاً عن ادله القبلة كما لا يخفى والبصير الذي لا يعرف
الادلة ولا له أهلية معها وقها وجب عليه تقليد من عدل عارف بالإدلة سواء فيه
الرجل والمذلة والعبد **واعلم** ان التقليد هو قول المستند الماخذه أو قول
قال يصبر لبيت الذهب أو لبيت الخلق الكثير من المسلمين يصلون إلى هنا كان
الاحد به يقول خبراً تقليدياً إلا أنه لم يستند إلى الاجتهاد بل إلى الرواية
ولو اختلف عليه اجتهاد مجتهدين فله من شاء منهم على الصصح والاول لتقليد
الاولى فالأولى قبل يجب ذلك بحجة أن أفعى الشرح الصغير **قول**
ابن ربيعة وتله القاضى بولا الطيب عن نفا شافى في الامم قال ابن ربيعة
لكن الأكثر من على التخيير المصلى بالاجتهاد إذ اظهره الخطأ الاجتهاد فان
كان قبل الشروع في الصلوة عرض عنه كما عند الجهة التي يهدها ان يرضها فان
تساوت عنده وجهتان فله الخيار بينهما على الأصح ولو تيقن الخطأ بعد الفراغ من
الصلوة وجبت الإعادة على الإظهار لغوات الاستنبال فيل لا يعيد اعتباراً بما ظنه
وقت الفعل لأنه مأمور بالصلاة والاول مذهب الفقهاء الثاني مذهب المتكلمين
ولو تيقن الخطأ ولم يتيقن الصواب بل ظنه فله إعادة عليه لان الاول مجتهد
فيه **والثاني** مجتهد فيه ولا يفيض الاجتهاد بالاجتهاد حتى لو صلى
ان لم صلوات المان بجهات باجتهاد ان فله إعادة عليه على الصحيح ولو تيقن
الخطأ في أثناء الصلوة يطالب على الإظهار فظن الخطأ مع أنه يعرف ويدين على
على صلاته حتى لو صلى ركعات المان بجهات باجتهاد ان فله قطعاً ولو
صلى بالاجتهاد ثم اراد صلافة فيصينه اخرى حاضرة أو غائبة وجب الاجتهاد على
الأصح سعيه في اصابة الحق ولا يخرج إلى الإعادة الاجتهاد للثالثة قطعاً قاله